

## كِتَابُ الظَّهَارِ

وَهُوَ مُحَرَّمٌ ،

( كتاب الظهار )

مشتق من الظهر ، وخص به من بين سائر الأعضاء ؛ لأنه موضع الركوب<sup>(١)</sup> ولذلك سمي الركوب ظهراً والمرأة مركوبة إذا غشيت<sup>(٢)(٣)</sup> .  
(وهو محرم) لقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا)<sup>(٤)(٥)</sup> ،

(١) من البعير وغيره .

(٢) قال ابن قارس في معجم مقاييس اللغة ٤٧١/٣ : "الظاء والهاء والراء : أصل صحيح واحد يدل على قوة وبروز " والظهار يطلق لغة أيضاً على معان منها : الغلبة ، والعلو ، والتحري ، والتعاون ، والتقاطع . (اللسان ٥٢٦/٤)  
وسمي الظهار ظهاراً لتشبيهه الزوجة بظهر الأم ، في قول المظاهر لزوجته : أنت علي كظهر أمي . (اكشاف القناع ٤٢٥/٥) .

(٣) وفي المصباح ٣٨٧/٢ : ".....فكأنه قال : ركوبك للنكاح حرام علي كركوب أمي" ويأتي تعريفه في الاصطلاح .

(٤) سورة المجادلة آية (٢) .

(٥) الظهار محرم بالكتاب ، والسنة ، والإجماع ، بل صرح بعض العلماء بأنه من كبائر الذنوب . أما الكتاب فلما استدل به المؤلف ، والسنة تأتي ، وأما الإجماع فحكاه غير واحد من أهل العلم ففي الإجماع لابن المنذر ص ١٠٥ .  
قال ابن القيم في زاد المعاد ٣٣٦/٥ : " ومنها أن الظهار حرام لا يجوز الإقدام عليه ، لأنه كما أخبر الله عنه منكر من القول وزور وكلاهما =

فَمَنْ شَبَّهَ زَوْجَتَهُ أَوْ بَعْضَهَا بِبَعْضٍ أَوْ بِكُلٍّ مِنْ تَحْرُمٍ عَلَيْهِ أَبَدًا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ

(فمن شبه زوجته أو شبه (بعضها) أي بعض زوجته (ببعض) من تحرم عليه <sup>(١)</sup>،  
(أو بكل من تحرم عليه أبداً بنسب) كأمه <sup>(٢)</sup> وأخته <sup>(٣)</sup> (أو رضاع) <sup>(٤)</sup> كأخته منه  
أو بمصاهرة كحماته <sup>(٥)</sup> أو بمن تحرم عليه إلى أمد كأخت زوجته وعمتها <sup>(٦)</sup>)

= حرام ، والفرق بين جهة كونه منكراً وجهة كونه زوراً : أن قوله أنت علي حرام يتضمن إخباره عنها بذلك وإنشاء تحريمها ، فهو خبر زور وإنشاء منكر ، فإن الزور هو الباطل خلاف الحق الثابت ، والمنكر خلاف المعروف ..... " .

(١) سيأتي حكم ما إذا شبه زوجته بعضو غير الظهر ، أو شبه عضواً من زوجته بظهر أمه .

(٢) إذا قال : أنت علي كظهر أمي : فهذاظهار بالإجماع ، قال ابن المنذر في الإجماع ص ١٠٥ : "أجمع أهل العلم على أن صريح الظهار أن يقول الرجل لأمراته أنت علي كظهر أمي " أ- هـ . وفي معنى هذا قوله : جملتك ، أو نفسك ، أو جسمك ، أو بدنك علي كظهر أمي ، وكذا قوله : أنت علي كبدن أمي ، أو جسمها ، أو ذاتها لدخول الظهر فيها . (الأم ٢٧٧/٥ ، وروضة الطالبين ٢٦٢/٨ ) .

(٣) إذا شبه الزوج زوجته بظهر من تحرم عليه على التأبيد من أقاربه كجدته وعمته ، وأخته ونحو ذلك فهو ظهار باتفاق الأئمة ، لقوله تعالى : (وَأَنَّهُمْ لَيَقُولُنَّ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا) وهؤلاء محرمات بالقربات فلأخذن حكم الأم . وفي قول للشافعي في القديم : أنه لا يكون ظهاراً إلا بالأم أو الجدة ، =



= لقوله تعالى : (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نُسَائِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِنَّ أُمَّهَاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْتُهُمْ) فهذا في الأم ، والجلّة أم .

ونوقش : بأن تعليقه بالأم لا يمنع الحكم في غيرها إذا كانت مثلها .  
وعند الظاهرية : لا يكون ظهاراً مطلقاً ، إذ الظهار عند الظاهرية : لا يكون إلا بالتشبيه بظهر الأم وتكرير اللفظ مرة أخرى ، أخذاً بظاهر الآية ، ويأتي . (أحكام القرآن للجصاص ٤٢٢/٣ ، والتفريع ٩٤/٢ ، والأم ٢٧٧/٥ ، ومغني المحتاج ٣٥٢/٣ ، والمغني ٥٧/١١) .

(٤) إذا شبه الزوج زوجته بظهر من تحرم عليه على التأييد سوى أقاربه كالأمهات المرضعات ، والأخوات من الرضاعة ، وحلائل الآباء والأبناء ، وأمهات النساء وغير ذلك . فالمنذهب ، وهو قول جمهور أهل العلم : أنه ظهار ، لما تقدم من دليل الجمهور في المسألة السابقة .  
وعند الشافعية : إن كانت المحرمة لم يطرأ تحريمها كمرضعة أبيه أو مرضعة أمه ونحو ذلك فظهار ، وإن طرأ تحريمها كحليّة ابنه فليس ظهاراً ؛ لأن المحرم إذا كانت حلالاً له في وقت ما فيحتمل إرادته له .  
ونوقش : بأن العبرة وقت الظهار ، وهي محرمة عليه على التأييد . (المصادر السابقة ، والإشراف ١٤٦/٢) .

(٥) في المصباح ١٥٣/١ : " وحمة وزان حصة أم زوجها ..... وكل قريب للزوج مثل الأب والأخ والعم " .

(٦) إذا شبه الزوج زوجته بظهر من تحرم عليه على التأقيت كأخت زوجته ، =

مِنْ ظَهْرٍ أَوْ بَطْنٍ أَوْ عُضْوٍ آخَرَ لَا يَنْفَصِلُ ، بِقَوْلِهِ لَهَا : أَنْتِ عَلَيَّ أَوْ مَعِيَ أَوْ مِنِّي كَظَهْرٍ أُمِّي ،

(من ظهر) بيان للبعض<sup>(١)</sup> ، كأن يقول : أنت علي كظهر أمي أو أختي ، (أو) أنت علي كـ(بطن) عمي (أو عضواً آخر لا ينفصل)<sup>(٢)</sup> كيدها أو رجلها (بقوله) متعلق بشبه (لها) أي لزوجته (أنت) أو ظهرك أو يدك (علي أو معي أو مني كظهر أمي)<sup>(٣)</sup> ،

= وعمتها ، ونحو ذلك ، فالذهب ، ومذهب المالكية : أنه ظهار ؛ لأنه منكر من القول والزور .

ومذهب الحنفية ، والشافعية : ليس ظهاراً ؛ لأن التشبيه بأخت الزوجة ونحوها ليس في الغلظة والقبح كالتشبيه بالأم ، فلا يقوى على إيجاب الكفارة المغلظة فيه . (المصادر السابقة) .

(١) في قوله " ببعض من تحرم عليه " .

(٢) إذا شبه زوجته بعضو من أعضاء أمه غير الظهر ، فالذهب ، ومذهب المالكية : أنه يكون مظاهراً قياساً على الظهر .

وعند الحنفية : إن شبهها بعضو يحرم النظر إليه من الأم فمظاهر وإلا فلا ، لأن الظهر يحرم النظر إليه فكذا غيره مما يحرم النظر إليه .

وعند الشافعية: إن كان هذا العضو لا يذكر في موضع الكرامة كاليد والبطن ونحوهما فظهار ، وإن كان يذكر في موضع الكرامة كالرأس فليس ظهاراً لاحتمال إرادة الكرامة . (المصادر السابقة) . والأقرب عدم كونه ظهاراً إلا إذا شبه زوجته بعضو يفيد تشبيه جماع زوجته بجماع الأم في الحرمة . =



أَوْ كَيْدِ أُخْتِي أَوْ وَجْهِ حِمَاتِي وَنَحْوَهُ ، أَوْ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، أَوْ كَالْمَيْتَةِ وَالْدَّمِ  
فَهُوَ مُظَاهَرٌ ،

(أو كيد أختي أو وجه حماتي<sup>(١)</sup> ونحوه أو أنت علي حرام)<sup>(٢)</sup> فهو مظاهر ، ولو  
نوى طلاقاً أو يمينا ، (أو) قال : أنت علي (كالميتة والدم) أو الخنزير (فهو  
مظاهر)<sup>(٣)</sup> جواب "فمن" ، وكذا لو قال : أنت علي كظهر فلانة  
الأجنبية<sup>(٤)</sup> أو ظهر أبي أو أخي

= مسألة : إذا شبه عضواً من أعضاء زوجته كيدها أو ظهرها أو رأسها  
بظهر أمه : فالمذهب ومذهب المالكية : يكون مظاهراً ، لكن استثنى  
الحنابلة ما انفصل كالشعر ، واستثنى المالكية ما ليس موضعاً للتلذذ  
كالعرق مثلاً ؛ لأن تشبيه العضو كتشبيه الجملة بجامع تحريم الاستمتاع .  
وعند الحنفية : إن كان العضو يعبر به عن الكل كالرأس فظهار وإلا فلا ،  
لأن ما يعبر به عن الكل قائم مقام الجملة .  
وعند الشافعية : لا يكون ظهاراً حتى يشبه الجملة ، وهذا أقرب إذ هو  
المنصوص .

مسألة : تشبيه عضو من أعضاء الزوجة كاليد ونحوه بعضو من أعضاء أمه  
غير الظهر ، فالمذهب ، ومذهب الحنفية ، والمالكية : حكم هذه المسألة  
كالمسألة السابقة . وعند الشافعية : إذ كان العضو المشبه أو المشبه به لا  
يذكر في موضع الكرامة فظهار ، وإلا فلا . (المصادر السابقة) .

(٣) لأن قوله : معي ، أو مني ، أو عندي بمنزلة معنى علي .

(١) فتعريف الظهار اصطلاحاً عند الحنابلة : أن يشبه امرأته أو عضواً منها  
بظهر من تحرم عليه على التأيد .

ومن تعاريف الحنفية : تشبيه المسلم زوجته ، أو تشبيه ما يعبر به عنها =

= من أعضائها ، أو تشبيهه شائع منها بمحرم عليه تأبيداً .  
ومن تعاريف المالكية : تشبيه المسلم من تحل له بالأصالة من زوجة وأمة ،  
أو جزئها بطهر مُحَرَّم .  
ومن تعاريف الشافعية : تشبيه الزوجة غير البائن بأنثى لم تكن حلاً .  
(الدر المختار ٤٦٧/٣ ، والشرح الكبير للدردير ٤٣٩/٢ ، ومغني المحتاج ٣٥٢/٣  
والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٢٨/٣٣ ) .

(٢) تحريم الزوجة بنقسم إلى قسمين :

الأول : أن يكون بغير قصد اليمين كما لو قل لزوجته : أنت علي حرام .  
فالذهب وهو اختيار شيخ الإسلام وابن القيم : أنه ظاهر ولو نوى طلاقاً  
أو يميناً ، لكن عند شيخ الإسلام وابن القيم : إن نوى اليمين فيمن  
ويأتي ، لما ورد أن رجلاً أتى ابن عباس رضي الله عنهما فقال : "إني  
جعلت امرأتي علي حراماً قل : كذبت ليست عليك بحرام ، ثم تلا : ( يَا  
أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ ) عليك أغلظ الكفارة عتق رقبة " رواه عبدالرزاق  
وغیره وسنله صحيح ، وعنه رضي الله عنها : "عتق رقبة أو صيام شهرين  
متتابعين ، أو إطعام ستين مسكيناً" رواه عبدالرزاق وابن حزم وصححه .  
ونوقش : بأنه مخالف لما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما .

ولأنه تحريم للزوجة بغير طلاق فوجب به كفارة الظهار كما لو قل أنت  
علي كظهر أمي .  
=



= وعند الحنفية : إن أراد الطلاق - واحدة أو اثنتين - فواحدة بائنة ؛ لأنه من كنيات الطلاق ، وإن نوى الثلاث فثلاث ، لأن اللفظ ينبئ عن الحرمة ، وإن نوى الظهار فظهار ؛ لأن في الظهار نوع حرمة ، وإن أراد الكذب فباطل ، لكذبه ، وإن أراد التحريم أو لم يرد شيئاً فإيلاء ، لأن تحريم الحلال يمين .

وعند المالكية : أنه طلاق ثلاث في المدخول بها ، إلا إن نوى أقل فحسب نيته ، وأما غير المدخول بها فطلقة إلا إن نوى أكثر فحسب نيته ، وقيل : يلزمه واحدة بائنة إلا إن نوى فحسب نيته ، لما ورد عن علي رضي الله عنه أنه قال : " إذا قال الرجل لأمرأته أنت علي حرام فهي ثلاث " رواه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق بإسناد صحيح .

وعند الشافعية : إن نوى طلاقاً فعلى ما نوى من العدد ، وإن نوى ظهاراً كان ظهاراً ، لأنه كناية لهما ، وإن نواهما معاً تخير أحدهما ، وإن نوى التحريم أو أطلق فكفارة يمين لما يأتي عن ابن عباس رضي الله عنهما .

وعند عكرمة ، وعطاء ، ومكحول ، وقتادة ، والحسن ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير : أن عليه كفارة يمين ، لأنه وارد عن جمع من الصحابة كعائشة وزيد بن ثابت ، وابن عمر وابن مسعود رضي الله عنهم بأسانيد صحيحة .

وعند الظاهرية : أنه لغو لأنه عمل ليس عليه أمر الله ولا أمر رسوله ﷺ .  
وقال طاووس والزهري والحسن والنخعي وإسحاق : إن نوى الطلاق فهو طلاق وإن لم ينوهِ كان يميناً ، لقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ \* قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ) =

= فإذا لم ينو الطلاق فقد أوقع التحريم ، وفيه كفارة يمين ، ولما روى ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : " نيته في الحرام ما نوى إن لم يكن نوى طلاقاً فهي يمين " رواه البيهقي . وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : " إذا حرم الرجل امرأته فهي يمين يكفرها " متفق عليه . وهذا القول أقرب الأقوال : إذا نوى الطلاق فهو طلاق ، قال ابن القيم في زاد المعاد ٦٤/٣ : " وقد أوقع الصحابة الطلاق بأنت حرام ، وأمر بك يدك ، واختاري ، ووهبتك ، وأنت خلية ..... " فإن لم ينو الطلاق فعليه كفارة يمين لما تقدم عن ابن عباس رضي الله عنهما ، ولا يقع بهذا اللفظ ظهار ، لعدم التشبيه المنكر .

الثاني : أن يكون بقصد اليمين : بأن يقول إن لم أفعل كذا فزوجتي علي حرام ، أو إن فعلت كذا فزوجتي علي حرام وغير ذلك مما قصد به المنع أو الحث أو التصديق أو التكذيب .

فعند شيخ الإسلام وابن القيم : أنها يمين تجب فيها كفارة بالحنث ، لقوله تعالى : ( قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ ) وهذا يشمل كل يمين ، قال ابن القيم في إعلام الموقعين ٥٤/٣ : " وقد صح عن ابن عمر وعائشة وأم سلمة أمي المؤمنين أنهم جعلوا في قول ليلى بنت العجماء كل مملوك لها حر ، وكل مال هدي وهي يهودية أو نصرانية إن لم تطلق امرأتك كفارة يمين واحدة " . وعند جمهور أهل العلم : أن حكم الحلف بتحريم الزوجة حكم قوله : أنت حرام ، ولا فرق وقد تقدم بيان ذلك ، لعمومات أدلة وقوع الطلاق =



أو زيد<sup>(١)</sup> ، وإن قال : أنت علي أو عندي كأمي أو مثل أمي وأطلق فظهار  
وإن نوى في الكرامة ونحوها ذين وقبل<sup>(٢)</sup> حكماً ، [وإن قال : أنت أمي أو  
كأمي فليس بظهار إلا مع نية أو قرينة<sup>(٣)</sup> ، وإن قال : شعرك أو سمعك]<sup>[١]</sup>  
ونحوه كظهر أمي فليس بظهار<sup>[٢](٤)</sup> .

= والظهار ، ولوروده عن ابن عمر رضي الله عنهما . (حاشية ابن عابدين  
٤٣٤/٣ ، وحاشية الدسوقي ١٣٥/٢ ، وروضة الطالبين ٣٠/٨ ، والشرح الكبير  
مع الإنصاف ٢٤٣/٢٣ ، ومجموع الفتاوى ٢٥٧/٣٥ ، وإعلام الموقعين ٥٤/٣ ،  
و١٣٣/٢ ، وزاد المعاد ٣٠/٥ ، ونيل الأوطار ٢٦٥/٦ ، والمحلى ١٢٥/١٠ ) .  
(٣) في الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٣٧/٢٣ : " وإن قال : أنت علي كظهر أبي  
.... وكذا إن شبهها بظهر غيره من الرجال ، أو قل : أنت علي كظهر  
البيهية ، أو أنت علي كالميتة والدم ..... " وسيأتي حكم تشبيه الزوجة  
بظهر ذكر .

(٤) تقدم حكم من شبه زوجته بمن تحرم عليه على التأقيت عند قول المؤلف :  
" أو بمن تحرم عليه إلى أمد كأخت زوجته وعمتها ..... "  
(١) إذا شبه زوجته بظهر ذكر ، فالمذهب ، ومذهب المالكية : أنه ظهار ، لأنه  
شبهها بظهر من تحرم عليه على التأييد أشبه الأم .  
ونوقش : بأن الأم محل للاستمتاع بخلاف الذكر .  
وعند الحنفية والشافعية : لا يكون ظهاراً ؛ لأنه ليس محلاً للاستمتاع ،  
وهذا أقرب . ( المصالح السابقة ) .

(٢) إذا قل الزوج لزوجته : أنت علي كأمي أو مثل أمي ، ولم يذكر الظهر ، =

[٢] في م ، ف بلفظ ( بظاهر ) .

[١] ساقط من / ش .

= فله ثلاث حالات :

الأولى : أن ينوي أنها مثلها في الكرامة أو الصفة ، فليس ظهاراً باتفاق الأئمة ؛ لأنه لا يتعين للظهار لا شرعاً ولا عرفاً ولا لغة .  
 الثانية : أن ينوي الظهار ، فظهار باتفاق الأئمة ، إذ هو في معنى قوله : أنت علي كظهر أمي ، لدخول الظهر في جملة الأم .  
 الثالثة : أن يطلق فلا ينوي ظهاراً ولا غيره ، فعند أبي حنيفة والشافعي : أنه لا يكون ظهاراً ؛ لأن هذا اللفظ يستعمل في الكرامة أكثر مما يستعمل في التحريم ، فلا بد من النية .  
 وعند المالكية والحنابلة : أنه ظهار ، لأنه شبه امرأته بجملة أمه فكان مشبهاً لها بظهرها .

(الدر المختار ٤٧٠/٣ ، والتفريع ٩٤/٢ ، والشرح الصغير ٤٨٥/١ والأم ٢٧٩/٥ ، وروضة الطالبين ٢٦٣/٨ ، والمغني ٦٠/١١ ، ومعونة أولي النهى ٧٠٢/٧) .  
 وقوله : " قبل حكماً " أي عند القاضي لاحتماله ، إذ هو أعلم بمبراهه .

(٣) إذ قل لزوجه : أنت كأمي أو أنت أمي بحذف لفظ " علي " أو " عندي " .  
 فله حالتان : الأولى : أن ينوي أنها كأمه في الكرامة ، أو يطلق فلم ينو شيئاً فليس ظهاراً باتفاق الأئمة ، لأنه ليس صريحاً في الظهار ، لاحتمال التشبيه في التحريم وغيره .

الثانية : أن ينوي الظهار ، فالمذهب ، وهو قول جمهور أهل العلم : أنه ظهار لأن هذا اللفظ يحتمل الظهار ، فإذا نوى به الظهار كان ظهاراً .  
 =



وَأَنَّ قَالَتُهُ لِرَوْجِهَا فَلَيْسَ بِظَهَارٍ وَعَلَيْهَا كَفَّارَتُهُ ،

(وإن قالت له لزوجها) أي قالت له [نظير]<sup>[١]</sup> ما يصبر به مظاهراً منها (فليس بظهار)<sup>(١)</sup> ، لقوله تعالى : (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نُسَائِهِمْ)<sup>(٢)</sup> فخصهم بذلك ، (وعليها) أي على الزوجة إذا قالت ذلك لزوجها (كفارتها) أي كفارة الظهار<sup>(٣)</sup> قياساً على الزوج ، وعليها التمكين<sup>[٢]</sup> قبل التكفير<sup>(٤)</sup> .

= وعند الحنفية : أنه ليس ظهاراً ، لما روى أبو تيممة الهجيمي رضي الله عنه : " أن رجلاً قال لامرأته يا أخيه ، فقال رسول الله ﷺ أختك هي ، فكره ذلك ونهى عنه " رواه أبو داود (٢٢١٠) لكنه لا يثبت (مرسل) . (المصادر السابقة).

(٤) تقدم حكم ما إذا شبه عضواً من أعضاء زوجته بظهر أمه عند قول المؤلف : " عضو آخر لا ينفصل " .

(١) وهذا هو المذهب ، وهو قول جمهور أهل العلم ، لما استدلل به المؤلف ، وقياساً على الطلاق . وقال الزهري والأوزاعي : هو ظهار قياساً على الرجل . (المصادر السابقة) .

(٢) سورة المجادلة آية (٢) .

(٣) وهذا هو المذهب .

وعن الإمام أحمد : أن عليه كفارة يمين ، قال الإمام أحمد : قد ذهب عطاء مذهباً حسناً جعله بمنزلة من حرم على نفسه شيئاً مثل الطعام وما أشبهه ، لأنه ليس بظهار ومجرد المنكر من القول والزور لا يوجب كفارة الظهار بدليل سائر الكذب . وعلى هذا يحمل أثر عائشة بنت طلحة فإن عتق الرقبة أحد حصائل كفار اليمين .

=

[٢] في / ظ بلفظ ( التمكين ) .

[١] ساقط من / س .

وَيَصِحُّ مِنْ كُلِّ زَوْجَةٍ .

ويكره نداء أحد الزوجين الآخر بما يختص بذي ، رحم محرم كأبي وأمي <sup>(١)</sup> :  
(ويصح) الظهار (من كل زوجة) <sup>(٢)</sup> لا من أمة أو أم <sup>[١]</sup> ولد <sup>(٣)</sup> وعليه كفارة  
يمين <sup>(٤)</sup> ، ولا يصح ممن لا يصح طلاقه .

= وعن الإمام أحمد ، وبه قال مالك ، والشافعي : لا شيء عليها ؛ لأنه قول  
منكر وزور وليس بظهار كالسب والقذف . (المصادر السابقة) .

(٤) وهذا هو المذهب ؛ لأنه حق له عليها فلا يسقط بيمينها ، ولأنه ليس  
بظهار وإنما هو تحريم للحلال .

وقال أبو بكر : لا تمكنه قبل التكفير إلحاقاً لها بالرجل ، قال ابن قدامة :  
وليس بجيد لأن الرجل ظهاره صحيح ، وظهار المرأة ليس بصحيح .  
(المغني ٦٥/١) .

(١) قال ابن قدامة في المغني ٦٧/١ : "ويكره أن يسمى الرجل امرأته بمن تحرم  
عليه كأمه ، وأخته ، وابنته لما روى أبو داود بإسناده عن أبي تيمية  
الهمجيمي : أن رجلاً قال لامرأته : يا أخيه ، فقال رسول الله ﷺ : "أختك  
هي ؟ فكره ذلك ، ونهى عنه" ؛ ولأنه لفظ يشبه لفظ الظهار ، ولا تحرم  
بهذا ، ولا يثبت حكم الظهار فإن النبي ﷺ : لم يقل له : حرمت عليك ،  
ولأن هذا اللفظ ليس بصريح في الظهار ، ولا نواه به ، فلا يثبت  
التحريم" . أ-هـ ، لكن الحديث مرسل . (مختصر السنن للمنذري =



.....  
 -----  
 .....

- = (١٣٧٣) . وجاء أن الخليل قال : إنها أختي ، رواه البخاري ، ولم يعد ظهاراً .
- (٢) صغيرة أو كبيرة يمكن وطؤها أو لا ، وهو قول جمهور أهل العلم ، وعند أحمد والشافعي : لا يشترط الإسلام ، فيصح الظهار من النمي .
- وعند الحنفية ، والمالكية : يشترط الإسلام لصحة الظهار لقوله تعالى : (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ تُسَائِلُهُمْ) فقوله تعالى (منكم) خطاب للمؤمنين .
- ونوقش : بأنه استدلال بمفهوم الخطاب وهو موضع خلاف بين الأصوليين .
- (أحكام القرآن للجصاص ٤١٧/٣ ، وأحكام القرآن للقرطبي ٢٧٧/١٧ ، ونهاية المحتاج ٨٢/٧ ، والمغني ٥٦/١) .
- (٤) وهذا هو المذهب ؛ لأنه تحريم لمباح من ماله فكانت فيه كفارة يمين كتحریم سائر ماله .
- وعن الإمام أحمد : عليه كفارة الظهار ، لأنه أتى بالمنكر من القول والزور .
- وقال أبو الخطاب : يحتمل أن لا يلزمه شيء بناء على قوله في المرأة إذا قالت لزوجها أنت علي كظهر أبي . (المغني ٥٦/١١) .

## فَصْلٌ

وَيَصِحُّ الظَّهَارُ مُعْجَلاً وَمُعَلَّقاً بِشَرْطٍ ، فَإِذَا وُجِدَ صَارَ مُظَاهِراً ، وَمُطْلَقاً

(فصل) (١)

(ويصح الظهار معجلاً) أي منجزاً كأنت علي كظهر أمي (٢) . (و) يصح الظهار أيضاً (معلقاً بشرط) ، وإن قمت فأنت علي كظهر أمي (٣) ، (فإذا وجد) الشرط (صار مظاهراً) لوجود المعلق عليه . (و) يصح الظهار (٤) (مطلقاً) أي غير مؤقت كما تقدم [١] .

(١) في حكم تعجيل الظهار ، وتعليقه ، وتوقيته ، وكفارته .

(٢) كما تقدم مفصلاً ، وهذا بالاتفاق .

(٣) وهذا باتفاق الأئمة ، لأن الظهار كان طلاقاً ، والطلاق يصح تعليقه

بالشرط فكذلك الظهار . واختلف العلماء إذا علق ظهاره على امرأة

أجنبية كأن قال : إن تزوجت فلانة فهي علي كظهر أمي .

فالمذهب ، وهو مذهب الحنفية ، والمالكية : أنه يكون ظهاراً ، لما روي أن

عمر رضي الله عنه قال في رجل قال : "إن تزوجت فلانة فهي علي كظهر

أمي فتزوجها قال : عليه كفارة الظهار" رواه البيهقي ٣٨٣/٧ لكنه منقطع

القاسم بن محمد لم يدرك عمر رضي الله عنه .

وعند الشافعي : لا يكون ظهاراً ، لقوله تعالى : (الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ

نِسَائِهِمْ) والأجنبية ليست من نسائه .

(٤) قال الشيخ ابن قاسم في حاشية الروض المربع ١٠/٧ : "ولا يقال هذا تكرار

مع قوله معجلاً ، لأن مراده أن يقابل كلا بما بعده ، فالمعجل يقابله المعلق ،

والمطلق يقابله المؤقت ، ولا يضر ذلك" . أ-هـ .

[١] في قوله : كأن يقول أنت علي كظهر أمي .

وَمُؤَقَّتًا ، فَإِنْ وَطِئَ فِيهِ كَفَّرَ ، فَإِذَا فَرَغَ الْوَقْتُ زَالَ الظَّهَارُ .  
وَيَحْرُمُ قَبْلَ أَنْ يُكَفَّرَ وَطْءٌ وَدَوَاعِيهِ

(و) يصح (مؤقتاً) <sup>(١)</sup> كانت علي كظهر أمي شهر رمضان ، (فإن وطئ فيه كفر) لظهاره ، (وإن فرغ الوقت زال الظهار) بمضيه . (ويحرم) على مظاهر <sup>[١]</sup> ومظاهر منها (قبل أن يكفر) لظهاره (وطء ودواعيه) كالقبلة والاستمتاع بما

### دون الفرج

(١) وهذا هو المذهب ، وهو قول جمهور أهل العلم ، لحديث سلمة بن صخر رضي الله عنه ، وفيه مظاهرتة من زوجته شهر رمضان " رواه أبو داود والترمذي وابن ملجه والحاكم والدارمي وحسنه الترمذي ، لكن أعله البخاري بالإنقطاع ، وأشار البيهقي إلى كونه مرسلأ ، ولأنه لو كان لا يتوقت لما انحل بالتكفير كالطلاق .

وعند المالكية : أنه إذا قيد ظهاره بوقت أصبح مؤبداً ، فلا ينحل إلا بالكفارة لكن يستثنى ما إذا ظاهر مدة المنع من الوطء شرعاً كحل الإحرام ، أو الصوم ، أو الاعتكاف فلا يلزمه الظهار ، لعموم الآية فتشمل المطلق والمؤقت .

ونوقش : بعدم التسليم ، فإن لفظ الظهار قيد بوقت فيتقيد بما وقت به إذ المسلمون على شروطهم (الدر المختار ٤٧٣/٣ ، والإشراف ١٤٨/٢ ، والشرح الصغير ٤٨٤/١ ، ومغني المحتاج ٣٥٧/٣ ، ومعونة أولي النهى ٧١٠/٧) .

[١] في / م ، ف بلفظ ( المظاهر ) .



مِمَّنْ ظَاهِرَ مِنْهَا ، وَلَا تَثْبُتُ الْكَفَّارَةُ فِي الذِّمَّةِ إِلَّا بِالْوَطْءِ ، وَهُوَ الْعَوْدُ ،

(ممن ظاهر منها) لقوله عليه السلام : "فلا تقر بها حتى تفعل ما أمرك الله به" صححه الترمذي<sup>(١)</sup>. (ولا تثبت الكفارة في الذمة) أي في ذمة المظاهر (إلا بالوطء) اختياراً ، (وهو) أي الوطء (العود) فمتى<sup>(٢)</sup> وطء لزمته الكفارة ولو مجنوناً ،

(١) أخرجه الترمذي ٤٩٤/٣ - الطلاق - باب ما جاء في المظاهر يواقع قبل أن يكفر - ح ١١٩٩ ، أبو داود ٦٦٧/٢ - الطلاق - باب في الظهار - ح ٢٢٢٣ ، النسائي ١٦٧/٦ - الطلاق - باب في الظهار - ح ٣٤٥٧ ، ابن ملجه ٦٦٧/١ - الطلاق - باب المظاهر يجامع قبل أن يكفر - ح ٢٠٦٥ ، ابن الجارود في المنتقى ص ٢٥٠ - ح ٧٤٧ ، الطبراني في الكبير ٢٣٦/١١ - ح ١١٥٩٩ ، ١٦٠٠ ، الحاكم ٢٠٤/٢ ، البيهقي ٣٨٦٧ - الظهار - باب لا يقر بها حتى يكفر - من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

الحديث صحيح بجميع طرقه ، وصححه الترمذي والحاكم ، وحسن أسانيد الحافظ في الفتح ٤٣٣/٩ ، وقال في التلخيص الجبير ٢٢٢/٣ "ورجاله ثقات ، لكن أعله أبو حاتم والنسائي بالإرسال" وقال ابن حزم : رواه ثقات ولا يضره إرسال من أرسله .

(٢) هذا المذهب ، واختاره الخرقى وغيره .

وقال أبو حنيفة ، ومالك ، ورواية عن أحمد : المراد بالعود : العزم على الجماع .

وفي قول للإمام مالك : أنه العزم على الإمساك .

وعند الشافعية : أن يمسكها بعد المظاهرة زماناً يمكنه أن يطلق فيه ، ولا يطلق .

=

وَيَلْزَمُ إِخْرَاجُهَا قَبْلَهُ عِنْدَ الْعَزْمِ عَلَيْهِ . وَتَلْزَمُهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ لِتَكْرِيرِهِ

ولا تجب قبل الوطء إلا أنها<sup>[١]</sup> شرط لحله ، فيؤمر من أراحه ليستحله<sup>(١)</sup> بها ، (ويلزم إخراجها قبله) أي قبل الوطء (عند العزم عليه) لقوله تعالى في العتق والصيام (مَنْ قَبْلُ أَنْ يَتَمَاسًّا)<sup>(٢)</sup> وإن مات أحدهما قبل الوطء سقطت<sup>(٣)</sup> (وتلزمه كفارة واحدة بتكريره) أي الظهار<sup>(٤)</sup> ،

= وعند الظاهرية : أنه يكرر لفظ الظهار مرة أخرى . (أحكام القرآن للخصاص ٤١٩/٣ ، وأحكام للقرطبي ٢٨٠/١٧ ، ومغني المحتاج ٤٥٦/٣ ، والمغني ٧٣/١١ ، وزاد المعاد ٣٣٥/٥) .

وقال القاضي وأبو الخطاب : هو العزم .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الاختيارات : "والعود هو الوطء وهو المذهب ، ولو عزم على الوطء فأصح القولين : لا تستقر الكفارة إلا بالوطء" . (انظر كتاب الاختيارات ص ٢٧٦ ، والإنصاف ٢٠٤/٩) .

(١) قال في الإنصاف ٢٠٥/٩ : اعلم أن الوطء قبل التكفير محرم عليه ، ولا تسقط الكفارة بعد وطئه بموت ، ولا طلاق ، ولا غير ذلك ، وتحريمها عليه باق حتى يكفر . أ-هـ .

(٢) من الآية (٣) من سورة المجادلة .

(٣) قال في الإنصاف ٢٠٥/٩ : وهذا مبني على المذهب ، وهو أن العود هو الوطء ، وأما إن قلنا : إن العود : هو العزم على الوطء : لو عزم ثم مات ، أو طلقها قبل الوطء ، وجبت الكفارة . أ-هـ .

(٤) ولو أراد بتكريره استثنافاً .

[١] في بعض المطبوعات " لأنها " .



قَبْلَ التَّكْفِيرِ مِنْ وَاحِدَةٍ وَلِظَهَارِهِ مِنْ نِسَائِهِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ،

ولو كان الظهار بمجالس (قبل التكفير من) زوجة (واحدة)<sup>(١)</sup> [كاليمين بالله تعالى ، (و) تلزمه كفارة واحدة (لظهاره من نسائه بكلمة واحدة)]<sup>[١]</sup><sup>(٢)</sup> بأن قال لزوجاته: أنتن علي كظهر أمي ، [لأنه ظهار واحد]<sup>[٢]</sup> ،

(١) وهذا هو المذهب ، وهو قول الشافعي في القديم ، لما علل به المؤلف ؛ لأن هذا لا يؤثر في تحريمها لتحريمها بالقول الأول .

وعند الحنفية والمالكية ، والشافعي في الجديد : أنه أراد استئناف الظهار ، فكفارة ثانية لكل ظهار ، وإلا كفارة واحدة ؛ لأن الظهار سبب للتحريم ترفعه الكفارة ، فيجب أن يجب بكل ظهار كفارة . (بدائع الصنائع ٣/٢٣٥ ، والشرح الكبير وحاشيته ٢/٤٤٥ ، والمغني ١١/١١٤) .

(٢) وهذا هو المذهب ، ومذهب المالكية ، لقول الله تعالى : (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا) فجعل الله كفارة المظاهر تحرير رقبة ولم يخص واحدة من أربع .  
ولأنه قول عمر وعلي رضي الله عنهما .

وعند الحنفية : عليه لكل واحدة كفارة ، لأن الظهار تحريم لا يرتفع إلا بالكفارة فإذا تعدد التحريم تعددت الكفارة .

ونوقش : بأن التحريم واحد ، لجملة النساء فتلزم فيه كفارة واحدة . ( المصادر السابقة ) .

وَإِنْ ظَاهَرَ مِنْهُنَّ بِكَلِمَاتٍ فَكَفَّارَاتٌ .

[[وإن ظاهر منهن] أي من زوجاته (بكلمات) بأن قال لكل منهن : أنت علي كظهر أمي<sup>[١]</sup> (ف) عليه (كفارات)<sup>(١)</sup> بعددهن ؛ لأنها أيمان متكررة على أعيان متعددة فكان لكل واحدة كفارة ، كما لو كفر ثم ظاهر<sup>(٢)</sup> .

(١) وهذا هو المذهب ، وهو قول جمهور أهل العلم ، لقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا) فأوجب الله عز وجل الكفارة بالظهار والعود وقد تكرر ذلك فتكرر الكفارة .

وعن الإمام أحمد : تلزمه كفارة واحدة ، لأن كفارة الظهار حق لله تعالى ، فلم تتكرر بتكرر سببها كالحد . ونوقش : بالفرق حيث حصل التداخل في الحد لإحاطة إحدى العقوبتين بالأخرى بخلاف كفارة الظهار ، ولأنه يخالف لظاهر القرآن . ( المصادر السابقة ) .

(٢) إذا كفر ثم ظاهر تلزمه للثاني كفارة بلا خلاف ؛ لأن الظهار الثاني مثل الأول فإنه حرم الزوجة المحللة فأوجب الكفارة كأول بخلاف ما قبل التكفير ، ولأنها أيمان لا يحنث في إحداها بلحنث في الأخرى فلا يكفرها كفارة واحدة كالأصل . ( المصادر السابقة ) .

## فصل

كَفَّارَتُهُ : عَتَقُ رَقَبَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَطْعَمَ  
سِتِّينَ مَسْكِينًا ،

## ( فصل )

(وكفارته)<sup>(١)</sup> أي كفارة الظهار على<sup>[١]</sup> الترتيب<sup>(٢)</sup> (عتق رقبة ، فإن لم يجد  
صام<sup>[٢]</sup> شهرين متتابعين ، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً ) لقوله تعالى :  
(وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ....) الآية<sup>(٣)</sup>(٤) ،

(١) في اللغة : مأخوذة من الكفر ، وهو الستر والتغطية ، سميت بذلك ، لأنها  
تغطي الإثم وتستره ، وسمي الفلاح كافراً لتغطيته الحب بالتراب ، ومنه  
قوله تعالى : ( أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَأُهُ ) . (الصحاح ٨٠٧/٢ ، ومعجم مقاييس  
اللغة ١٩١/٥) .

وفي الشرع : ما يخرج المظاهر من إعتق ، أو صيام ، أو إطعام تكفيراً  
لظهاره .

(٢) قال في المغني ٨١/١ : " بغير خلاف علمناه بين أهل العلم " . أ- هـ ، وكذا  
كفارة وطء في نهار رمضان وتقدم في أحكام الصيام .

(٣) الآية (٢) من سورة المجادلة .

(٤) حكم الكفارة الوجوب كما دل على ذلك قوله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) أي  
ليحرر رقبة ، فهو خبر بمعنى الأمر .

وأما السنة فأمر النبي ﷺ المظاهر بالكفارة .

والإجماع منعقد على وجوبها . (المغني ٨٥/١ ، والإفصاح ١٦٣/٢) .



وَلَا تَلْزَمُ الرِّقَبَةُ إِلَّا لِمَنْ مَلَكَهَا ، أَوْ أَمَكَّنَهُ ذَلِكَ بَثْمَنِ مِثْلِهَا ،

والمعتبر في الكفارات وقت وجوب<sup>(١)(٢)</sup> ، فلو أعسر موسر قبل تكفير لم يجزئه صوم<sup>(٣)</sup> ، ولو أيسر معسر لم يلزمه عتق ويجزئه<sup>(٤)</sup> . (ولا تلزم<sup>[١]</sup> الرقبة في الكفارة (إلا لمن ملكها أو أمكنه ذلك) أي ملكها<sup>(٥)</sup> (بثمن مثلها) ، أو مع زيادة لا تجحف بماله ولو نسيئة<sup>(٦)</sup> ،

(١) وهذا هو المذهب ، وبه قال ابن حزم ، لقوله تعالى : (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) فأوجب الله تعالى الكفارة عند العود ، وهذا وقت الوجوب ولقوله تعالى : (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ..... ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانِكُمْ) أي حنثتم فأوجب الله الكفارة عند الحنث وهو وقت الوجوب ، ولأن المظاهر لو كان معسراً وقت الوجوب لم يلزمه سوى الصيام ، ومن تعين عليه الصوم لم يجب عليه الانتقال إلى العتق فدل على أن المعتبر وقت الوجوب .  
وعند الأئمة الثلاثة : أن المعتبر وقت الأداء ، قياساً على الصلاة ؛ لأن من وجبت عليه صلاة وهو صحيح فأداها حال مرضه أجزأته ولو إيماء .  
ونوقش : بأنه منقوض بمن ذكر صلاة حضر في سفر وجب عليه صلاتها تامة كما حكاه الإمام أحمد وابن المنذر إجماعاً .  
وعن الإمام أحمد : أن المعتبر أغلظ الأحوال من حين الوجوب إلى وقت التكفير ، قياساً على الحج .  
ونوقش : بأن الحج عبادة العمر فمتى قدر عليه وجب عليه . =

[١] في / م ، ف بلفظ ( ولا تلزمه ) .

= (بدائع الصنائع ٩٧٥ ، وأسهل المدارك ٣٠/٢ ، والحاوي ٣٦٥/١٥ ، وكشاف القناع ٣٧٧٥) .

(٢) ففي الظهر وقت العود ، وفي وطء نهار رمضان وقته ، وفي القتل الزهوق ، وفي اليمين وقت الحنث .

(٣) لأنه غير ما وجب عليه ، وتبقى الرقبة في ذمته إلى يساره .

(٤) لأن الاعتبار على المذهب وقت الوجوب ، ويجزئه العتق لأنه الأصل في الكفارات فوجب أن يجزئه كسائر الأصول .

(٥) يشترط لوجوب التكفير بالعتق شروط : الأول : أن يكون واجداً للرقبة ، أو لثمنها الذي يتمكن به من الشراء ، قال ابن قدامة في المغني ٨٦/١ : "كفارة المظاهر القادر على الاعتاق عتق رقبة لا يجزئه غير ذلك بغير خلاف علمناه " .

(٦) الشرط الثاني : أن تكون بثمان مثلها ، فإن زادت عن ثمن مثلها ، وكانت هذه الزيادة تجحف لم يلزمه الشراء عند الشافعية والحنابلة ؛ لما فيه من الضرر ، واختار بعض الشافعية وجوبه .

وإن كانت لا تجحف بماله : فالمذهب ومذهب الشافعية : يجب عليه الشراء ولو كثرت ، لقوله تعالى : (فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ) وهذا مستطیع .

وفي وجه للحنابلة : لا يلزمه ، لأنه لم يجد رقبة بثمان مثلها ، أشبه العادم ، والرأي الأول أرجح . (المصادر السابقة) .

فَاضِلاً عَنْ كِفَايَتِهِ دَائِماً ، وَكِفَايَةِ مَنْ يَمُونُهُ ، وَعَمَّا يَحْتَاجُهُ مِنْ مَسْكِنٍ وَخَادِمٍ

وله مال غائب أو مؤجل<sup>(١)</sup> لا بهبة<sup>(٢)</sup> ، ويشترط للزوم شراء الرقبة أن يكون ثمنها (فاضلاً عن كفايته دائماً ، و)<sup>(٣)</sup> عن (كفاية من يمونه) من زوجة ورقيق وقريب<sup>(٤)</sup> ، (و) فاضلاً (عما يحتاجه) هو ومن يمونه (من مسكن)<sup>(٥)</sup> وخادم<sup>(٦)</sup> صالحين لمثله إذا كان مثله يخدم ،

(١) الشرط الثالث : أن يكون ماله حاضراً فإن كان غائباً أو ديناً لم يجب عليه التكفير بالعتق ، وبهذا قال أبو حنيفة ومالك ؛ لأن من ماله غائب أو دين غير مستطيع .

وعند الشافعية والحنابلة : أن هذا ليس بشرط ، لأن من له دين أو مال غائب يعتبر مالكا له غنياً به ، وهذا أقرب ، ونص الحنابلة على أنه إذا كان له مال غائب ولم يقدر على أن يستدين أو يشتري بنسيئة لم يلزمه العتق . (حاشية ابن عابدين ٧٣٧/٣ ، وأحكام القرآن للقرطبي ٢٨٢/٦ ، والأم ٦٦٧ ، وروضة الطالبين ٢٨٦/٨ ، والمبدع ٢٧٨/٩ ) .

(٢) فإذا وهبت له رقبة لم يلزمه ، لما في ذلك من الضرر عليه بالمنة . (الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٦٥/٣٣) .

(٣) الشرط الرابع : أن يكون واجداً للنفقات الشرعية له ولمن يمونه قدر سنة عند الحنابلة ، وعند الشافعية على المعتمد : أن يجد قدر نفقة العمر ، وإلا لم يجب عليه التكفير بالعتق . (المصادر السابقة للشافعية والحنابلة) .

(٤) ممن تجب نفقتهم كأب وأم .

(٥) الشرط الخامس : أن يكون واجداً للحوائج الأصلية كالبيت الذي يسكنه =



وَمَرْكُوبٍ ، وَعَرَضٍ بِذَلَّتِهِ وَثِيَابٍ تَجْمَلُ ، وَمَالٍ يَقُومُ كَسْبُهُ بِمُؤْنَتِهِ ، وَكُتُبٍ عِلْمٍ ، وَوَفَاءٍ دِينٍ .

(ومركوب وعرض بذلته) يحتاج إلى استعماله ، (وثياب تجميل<sup>(١)</sup> ، و) فاضلاً عن<sup>[١]</sup> (مال يقوم كسبه بمؤنته) ومؤنة عياله<sup>(٢)</sup> ، (وكتب علم) يحتاج إليها<sup>[٢]</sup> ، (ووفاء دين)<sup>(٣)</sup> ؛ لأن<sup>[٣]</sup> ما ستفرقته حاجة الإنسان فهو كالمعدوم .

= والسيارة التي يركبها ، والأواني التي يستعملها إذا كانت لمثله ، فإن زادت عن مثله وجب بيع الزائد والتكفير بالإعتاق إذا أمكن الشراء بالزائد رقبة ؛ لأن غير واجد الحوائج الأصلية غير مستطيع ، ومن له فوق ما يصلح لمثله من خادم ونحوه وأمكنه بيعه وشراء صالح لمثله ورقبة بالفاضل لزمه .  
(٦) الشرط السادس : أن تكون الرقبة فاضلة عن حاجته ، فإن كان عنده رقبة يحتاج إلى خدمتها لكبر ، أو مرض أو سمن ، أو كان ممن لا يخدم نفسه في العادة فلا يجب عليه الاعتاق ، وهذا مذهب الشافعية والحنابلة ، لما ذكره المؤلف من التعليل .

وعند أبي حنيفة ومالك : يجب عليه اعتاق الرقبة ، لأنه واجد لها . ( المصادر السابقة ) .

(١) أي وأن يكون ثمنها فاضلاً عن مركوب يحتاج إلى استعماله ، وعرض بذلة كفرشه ، وأوانيه وآلة حرفته وثيابه التي يلبسها دائماً وغير ذلك مما يحتاج إلى استعماله ، وفاضلاً عن ثياب تجميل كلباسه الذي يتجمل به ولا يزيد على ملبوس مثله لم يلزمه العتق بثمنها ، وتقدم في الشرط الخامس .

(٢) كعقار يحتاج إلى غلته ، أو عرض للتجارة ، ولا يستغنى عن ربحه في مؤنته ، ومؤنة عياله ، وحوائجه الأصلية لم يلزمه العتق ، وتقدم في الشرط الرابع .

[٢] في / س بلفظ ( لها ) .

[١] في / س بلفظ ( من مل ) .

[٣] في / س بلفظ ( لازماً ) .

وَلَا يُجْزَى فِي الْكُفَّارَاتِ كُلِّهَا إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ سَلِيمَةٌ مِنْ عَيْبٍ يَضُرُّ بِالْعَمَلِ ضَرَرًا بَيِّنًا

(ولا يجزى في الكفارات كلها) ككفارة الظهار والقتل والوطء في نهار رمضان واليمين بالله سبحانه (إلا رقبة مؤمنة)<sup>(١)</sup> لقوله تعالى : (وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ)<sup>(٢)</sup> ، وألحق بذلك سائر الكفارات<sup>(٣)</sup> (سليمة من عيب يضر بالعمل ضرراً<sup>[١]</sup> بيناً)<sup>(٤)</sup> ،

(٣) الشرط السابع : أن يكون فاضلاً عن وفاء دينه ، فإن كان مطالباً بالدين لم يجب عليه التكفير بالإعتاق ، وإن لم يطالب بالدين فالمصحح عند الحنابلة : أنه لا يجب عليه الاعتاق إذا كان ما معه لا يفضل عن سداد الدين بعد العتق ، لعدم استطاعته .

وعن الإمام أحمد : أنه يلزمه الاعتاق ، لأنه واجد . (الإنصاف مع الشرح الكبير ٢٩١/٢٣) . وتقدم عند الحنابلة قريباً في الشرط الثالث : أنه إذا كان له مال غائب أو دين يرجو الوفاء وأمكنه شراء رقبة نسيئة لزمه ، لأنه قادر بما لا مضرة فيه .

(١) يشترط لصحة إعتاق الرقبة شروط : الأول : أن تكون مؤمنة وهو المذهب وهو قول جمهور أهل العلم ، لما استدلل به المؤلف ولحديث معاوية بن الحكم ، وفيه قوله ﷺ - في الرقبة التي كانت عليه - "أعتقها فإنها مؤمنة" وعند الحنفية : يجزى إعتاق الرقبة الكافرة ما لم يكن حربياً ، لقوله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا) فهي مطلقة عن الإيمان .

ونوقش : بأنه مقيّد بالإيمان كما في أدلة الجمهور . (أحكام القرآن للجصاص ٢٢٧/٢ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٦٥٣/٢ ، والأم ٦٥/٧ ، والمغني ٥١٩/١٣) .

[١] في / س بلفظ (ضراراً) .

كَالْعَمَى وَشَلَلِ الْيَدِ أَوْ الرَّجْلِ ، أَوْ أَقْطَعَهَا ، أَوْ أَقْطَعَ الإِصْبَعَ الْوُسْطَى ، أَوْ السَّبَّابَةَ ، أَوْ الإِبْهَامَ ، أَوْ الْأُثْمَلَةَ مِنَ الْإِبْهَامِ ،

لأن المقصود تمليك الرقيق منافعه وتمكينه من التصرف لنفسه ، ولا يحصل هذا مع ما يضر بالعمل ضرراً بيناً (كالعمى<sup>(١)</sup> والشلل ليد أو رجل أو أقطعهما) أي اليد أو الرجل<sup>(٢)</sup> ، (أو أقطع الأصبع الوسطى أو السبابة أو الإبهام<sup>[١]</sup><sup>(٣)</sup> أو الأثملة من الإبهام)

= (٢) من الآية (٩٢) من سورة النساء .

(٣) إذا اتحد السبب واختلف الحكم حمل المطلق على المقيد كما هنا ، وعليه أكثر الأصوليين .

الشرط الثاني : أن تكون مميزة وبه قال الشعبي وإسحاق .

وعند جمهور أهل العلم : لا يشترط ، لإطلاق الآية . (المصادر السابقة) .

(٤) وهذا هو الشرط الثالث من شروط صحة إعتاق الرقبة ، وبه قال جمهور أهل العلم ، لقوله تعالى : (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) وهذا ينصرف إلى السليمة إذ الأصل السلامة من العيوب .

وعند الظاهرية : أنه هذا ليس شرطاً فيصح إعتاق المعيب ، لإطلاق الآية عن التقييد بالسلامة من العيب . (المصادر السابقة ، والمحلي ١٩٧/٦) .

(١) قالوا : لأن الأعمى لا يمكنه العمل في أكثر الصنائع .

(٢) لأن اليد آلة البطش ، والرجل آلة المشي فلا يتهيأ له كثير من العمل مع شلل أحدهما أو قطعهما .

(٣) لأن نفع اليد يزول بذلك .



أَوْ أَقْطَعَ الْخِنْصَرَ وَالْبِنْصَرَ مِنْ يَدٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا يُجْزَى مَرِيضٌ مَأْيُوسٌ مِنْهُ وَنَحْوُهُ ،  
وَلَا أُمٌّ وَلَدٍ ،

أو أغلقتين من وسطى أو سبابة<sup>(١)</sup> ، (أو أقطع الخنصر والبنصر) معاً (من يد واحدة) ؛ لأن نفع اليد يزول بذلك<sup>(٢)</sup> ، وكذا أخرس لا تفهم إشارته .  
(ولا يجزئ مريض ميؤوس منه ونحوه) ، كزمن ومقعد ؛ لأنهما لا يمكنهما<sup>[١]</sup>  
العمل في أكثر الصنائع ، وكذا مغصوب . (ولا) تجزئ (أم ولد)<sup>(٣)(٤)</sup>

(١) لا واحدة ، لبقاء نفع اليد .

(٢) ويجزئ من قطعت خنصره فقط ، أو بنصره فقط ، أو قطعت إحداهما من يد والأخرى من اليد الأخرى ، لأن نفع الكفين باق ، ومفهومه : أنه يجزئ من قطعت أصابع قدمه كلها وجزم به في الإقناع ، واختاره الموفق .  
(المغني ٥٢٠/١٣ ، وكشاف القناع ٣٨٢/٥) .

(٣) الشرط الرابع : أن تكون الرقبة المعلقة كاملة الرق ، واختلف العلماء في إعتاق أم الولد ، والمدير ، والمكاتب .

(٣) فالملذهب ، وهو قول جمهور أهل العلم : لا يجزئ إعتاق أم الولد في الكفارة ؛ لما علل به المؤلف .

وعن الإمام أحمد : يجزئ ؛ لعموم الآية .

(فتح القدير ٢٦١/٤ ، والفواكه الدواني ٩٢ ، والأم ٦٧٧ ، وروضة الطالبين ٢٨٦/٨ ، والشرح الكبير مع الإنصاف ٣٠٩/٢٣) .

وَيُجْزَى الْمُدَبِّرُ ، وَوَلَدُ الزَّانَا ، وَالْأَحْمَقُ وَالْمَرْهُونُ ، وَالْجَانِي وَالْأُمَةُ الْحَامِلُ وَلَوْ اسْتُثْنِيَ حَمْلُهَا .

لأن عتقها مستحق بسبب آخر ، (ويجزئ المدبر)<sup>(١)</sup> [والمكاتب<sup>(٢)</sup>] إذا لم يؤد شيئاً<sup>[١]</sup> (وولد الزنا<sup>(٣)</sup> والأحمق والمرهون والجاني)<sup>(٤)</sup> والصغير والأعرج يسيراً<sup>(٥)</sup> ؛ (والأمة الحامل ولو استثنى حملها)<sup>(٦)</sup> ؛ لأن ما في هؤلاء من النقص<sup>[٢]</sup> لا يضر بالعمل .

(١) وهذا هو المذهب ، ومذهب الشافعي ، لعموم الآية وعند أبي حنيفة ، ومالك ؛ لا يجزئ اعتاق المدبر قياساً على أم الولد ؛ لأنه مستحق بالتدبير . ونوقش : بالفرق إذ عتق أم متحقق ، بخلاف المدبر فيمكن إبطال التدبير ( المصادر السابقة ) .

(٢) وهذا هو المذهب ، ومذهب الحنفية ؛ لأنه إذا أدى شيئاً من أنجم الكتابة فيكون إعتاقه إعتاقاً لبعض الرقبة .

وعن الإمام أحمد : يجزئ إعتاقه ؛ لعموم الآية ، ولحديث عبدالله بن عمر ، مرفوعاً : " المكاتب عبد ما بقى عليه درهم " رواه أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه ، وقد ورد أيضاً عن جمع من الصحابة منهم عمر ، وعثمان ، وجابر ، وزيد بن ثابت ، وعائشة . (مصنف عبدالرزاق ١٥٧١٧ - ١٥٧٤٢ ، ومصنف ابن أبي شيبة ١٤٦٦ ، والمحلى ١٦٩/١٠ ) .

وعند مالك والشافعي : أنه لا يجزئ إعتاقه ؛ لأن المكاتب ابتداء تحريره ، فإعتاقه في هذه الحال تنجيلاً لا تحريراً . (المصادر السابقة) .  
والأقرب : إجزاء إعتاقه .

.....  
 -----  
 .....  
 = (٣) هذا الشرط الخامس : أن يكون المعتق ولداً شرعياً ، وهو قول جمهور أهل العلم ، جواز إعتاق ولد الزنا ، لعموم الآية ؛ ولأن ابن عمر رضي الله عنهما "أعتق غلاماً له ولد الزنا" رواه مالك بإسناد صحيح .  
 وعند عطاء والشعبي والنخعي : لا يجزئ إعتاق ولد الزنا في الكفارة ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً : "ولد الزنا شر الثلاثة" رواه أحمد وأبو داود والطحاوي ، والحاكم وغيرهم وصححه الحاكم وغيره .  
 ونوقش : بأن المراد ولد الزنا ، الملازم له ، الذي يعمل بعمل والديه .  
 (المصادر السابقة) والراجح قول جمهور أهل العلم .  
 الشرط السادس : أن يعتق من وجبت عليه الكفارة رقبة كاملة ، وعليه فإن أعتق نصفين لم يجزئ ، وهذا مذهب الحنفية ، والمالكية ، لأن من أعتق بعض رقبة لم يمتثل أمر الله عز وجل .  
 وعند بعض الشافعية : أن هذا ليس بشرط ، لأن الأشقاص كالأشخاص بدليل أنه إذا ملك نصف ثمانين شاة مشاعاً وجبت الزكاة كما لو ملك أربعين منفردة .  
 وعند الشافعية : إن كان النصف الآخر للرقبة حراً أجزأ ، وإلا فلا ، وهو رواية عن الإمام أحمد اختارها ابن قدامة ، لأن الغرض من العتق تخليص الرقبة من ذل العبودية ، وهذا يتحقق إذا كان النصف الآخر حراً .  
 الشرط السابع : أن لا تكون الرقبة ممن يعتق عليه لو ملكها كأبيه ، وأمه وأخيه ، ممن هو ذو رحم محرم على المعتق ، وهذا قول جمهور أهل العلم ، لأن العتق وجد بإيجاب الشارع ، لحديث الحسن عن سمرة مرفوعاً : "من =



= ملك ذا رحم محرم فهو حر" رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وصححه الحاكم ، لكن قال الحافظ في التلخيص (٢١٤٩) "ورواه شعبة عن قتادة عن الحسن مرسلاً ، وشعبة أحفظ من حماد" وأخرجه أبو داود عن عمر رضي الله عنه .

وعند الحنفية : لا يشترط هذا الشرط ، لحديث أبي هريرة مرفوعاً : "لا يجزيء والد ولده إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه" رواه مسلم ، ونوقش : بأنه لا دلالة على إجزاء هذا الإعتاق عن الكفارة . (فتح القدير ٤/٤٣٩ ، والفواكه الدواني ٩٢ ، وروضة الطالبين ٢٨٧/٨ ، والشرح الكبير مع الإنصاف ٣٠٧/٢٣ ، والكافي ٣/٢٦٥) .

(٤) الشرط الثامن : أن لا يتعلق بالرقبة حق للغير ، وعلى هذا لا يجزئ إعتاق الجاني ، والمرهون ، وهذا مذهب المالكية ، والشافعية ، لكن عند المالكية : إن فتديا بدفع الدين ، وأرش الجناية أجزأ . وعند الشافعية : إذا كان المعتق موسراً أجزأ .

وعلته : تعلق حق المرتهن بالرهن ؛ ولأن الجاني لحقه النقص بالجناية . وعند الحنفية ، والحنابلة : يجزئ إعتاقهما ، لعموم الآية (المصادر السابقة) . والأقرب : عدم إجزاء المرهون ، وأما الجاني إن أحاطت الجناية بدمه لم يجزئ وإلا أجزأ .

(٥) لأنه قليل الضرر بالعمل ، ويجزئ مجبوب ، وخصي ، وأجدع أنف ، وأذن ، ومن يخنق أحياناً .

(٦) أي من العتق ؛ لكما لها من دونه ، وتجزئ الأمة المزوجة .

## فصل

يَجِبُ التَّابِعُ فِي الصَّوْمِ ، فَإِنْ تَخَلَّلَهُ رَمَضَانٌ أَوْ فِطْرٌ يَجِبُ ، كَعِيدِ وَأَيَّامِ تَشْرِيقٍ ، وَحَيْضٍ ،

## (فصل) (١)

(يجب التابع في الصوم) (٢) (٣) لقوله تعالى: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ) (٤) وينقطع بصوم غير رمضان ، ويقع عما نواه (٥) ، (فإن تخلله رمضان) (٦) لم ينقطع التابع (أو) تخلله (فطر) [يجب] (١) كعيد وأيام تشریق وحيض) ونفاس (٧) .

(١) في بيان حكم الصوم في الكفارة ، والإطعام ، وما يتعلق بذلك .  
(٢) في المغني ٨٥/١١ : "أجمع أهل العلم على أن المظاهر إذا لم يجد رقبة أن فرضه صيام شهرين متتابعين " . إذا تخلف شرط من شروط وجوب التكفير بالعتق السابقة عند قول المؤلف : "ولا يجوز في الكفارات كلها " انتقل إلى الصيام .

(٣) قال ابن المنذر في الإجماع ص ١٠٦ : " وأجمعوا أن من صام بعض الشهرين ثم قطعه من غير عذر أن عليه أن يستأنف " .

(٤) سورة المجادلة آية (٤) .

(٥) فلو صام أثناء الشهرين تطوعاً أو قضاء أو عن نذر أو كفارة أو غير ذلك انقطع التابع . وفي الإنصاف مع الشرح ٣٣٤/٢٣ : "بلا نزاع ، ويقع صومه على ما نواه على الصحيح من المذهب ، وقال في الترغيب هل يفسد أو ينقلب نفلاً ؟ فيه وفي نظائره وجهان " . فيقع عما نواه من قضاء أو كفارة أو نذر ..... لأنه زمان لم يتعين لكفارة " .

وَجُنُونٌ ، وَمَرَضٌ مَخُوفٌ ، وَنَحْوُهُ ، أَوْ أَفْطَرَ نَاسِيًا ، أَوْ مُكْرَهًا ، أَوْ لِعُذْرِ يُبِيحُ  
الْفِطْرَ لَمْ يَنْقَطِعْ .

(وجنون ومرض مخوف ونحوه) ، كإغماء جميع اليوم لم ينقطع التتابع<sup>(١)</sup> ، (أو)  
أفطر<sup>[١]</sup> ناسياً أو مكرهاً أو لعذر يبيح<sup>[٢]</sup> الفطر) كسفر<sup>(٢)</sup> (لم ينقطع)  
التتابع<sup>(٣)</sup> لأنه فطر لسبب لا يتعلق باختيارهما .  
ويشترط في المسكين<sup>(٤)</sup> المطعم من الكفارة أن يكون مسلماً حراً ، ولو  
أنثى<sup>(٥)</sup> .

= (٦) أي فإن تخلل صومها شهر رمضان بأن يبتلى الصوم من أول شعبان مثلاً  
فيتخلله رمضان لم ينقطع لتعين رمضان للصوم واجب .

(٧) لم ينقط التتابع ، لتعين الفطر فيه ، ويأتي .  
(١) أي أو تخلله فطر لجنون لم ينقطع التتابع ، أو تخلله فطر لمرض مخوف لم  
ينقطع التتابع تبع في ذلك المنتهى مع شرحه ٣ / ، وفي الإقناع مع  
كشف القناع ٣٨٤/٥ : "ولو غير مخوف" .

(٢) وكفطر حامل ومرضع لضررهما ، أو ضرر ولدهما أفطرتا .  
(٣) إذا أفطر خلال الشهرين ، فإن كان بغير عذر انقطع تتابعه باتفاق الأئمة .  
وإن كان لعذر ، فالمذهب ومذهب المالكية : أنه لا ينقطع التتابع ، لكن  
عند المالكية : إن أفطر لعذر السفر ، أو لمرض سببه الشخص ، أو تعمد  
الصوم في وقت يعلم أن فيه أيام العيد وأيام التشريق انقطع تتابع صيامه ،  
واستثنى الحنابلة : إن أفطر لجهل وجوب التتابع ، أو لنسيان وجوب  
التتابع ، أو يظن انتهاء مدة الصيام ، أو أكره على الوطء نهاراً انقطع  
تتابع صيامه .

وعند الحنفية والشافعية : أنه إذا أفطر لعذر انقطع تتابع صيامه ، لكن =



.....  
 .....  
 .....  
 = إن أكل أو جامع ناسياً لم ينقطع تتابع صيامه . (حاشية ابن عابدين ٤٧٧/٣ ،  
 والشرح الكبير للدردير ٤٥٢/٢ ، ومغني المحتاج ٣١٤/٣ ، وشرح الزركشي  
 ١٤٣/٧ ، وكشاف القناع ٣٨٤/٥) .

والصواب في هذه المسألة : أن تتابع الصيام ، لا ينقطع بالعدر الشرعي  
 مطلقاً سواء كان مرضاً أو سفراً ، أو تخلل صيامه رمضان أو أيام العيد ، أو  
 أفطر ناسياً أو مكرهاً أو جاهلاً ، وكذا لو جامع ، للأدلة الدالة على عدم  
 الإفطار بهذه الأشياء . (ينظر المجلد الرابع / كتاب الصيام) .

(٤) إذا لم يستطع الصيام انتقل إلى الإطعام ، ولعدم الاستطاعة صور :  
 الأولى : أن يعجز عن الصيام لكبر سن أو مرض لا يرجى برؤه فينتقل  
 إلى الإطعام باتفاق الأئمة .

الثانية : أن يعجز عن الصيام لمرض يرجى زواله فلا يجوز له الانتقال إلى  
 الإطعام عند جمهور أهل العلم ، لكونه مستطيعاً .  
 وعند الحنابلة : له أن ينتقل إلى الإطعام ؛ لأنه غير مستطيع ، وإن كان  
 مرضه مرجو الزوال . ونوقش : بعدم التسليم بل هو مستطيع ، وهذا  
 المرض عارض .

الثالثة : المشقة الشديدة ، وهذا عند الشافعية .  
 وعند الحنابلة : إن كان الصيام يضعفه عن طلب المعيشة ، أو كان به شبق  
 لا يستطيع الصبر عن الجماع مدة شهرين وليس له زوجة أخرى انتقل إلى  
 الإطعام ، وهذا أقرب ، وعلى هذا يقل إذ عجز عن الصيام لكبر أو مرض  
 لا يرجى برؤه أو تضرر بالصيام أطعم . (بدائع الصنائع ٩٧/٥ ، والشرح  
 الكبير للدردير ٤٥٤/٢ ، ومغني المحتاج ، والمغني ٩٢ / ١١ ، وكشاف القناع ٣٨٤/٥) .

وَيُجْزَى التَّكْفِيرُ بِمَا يُجْزَى بِمَا فِي فِطْرَةٍ فَقَطْ ، وَلَا يُجْزَى مِنَ الْبُرِّ أَقْلٌ مِنْ مَدٍّ ، وَلَا مِنْ غَيْرِهِ أَقْلٌ مِنْ مَدَّيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْ يَجُوزُ دَفْعُ الزَّكَاةِ إِلَيْهِمْ ،

(ويجزى التكفير بما يجزى في فطرة فقط) من بر وشعير وتمر وزبيب وأقط ، ولا يجزى غيرها ولو قوت بلده<sup>(١)</sup> . (ولا يجزى) في إطعام كل مسكين (من) البر أقل من مد ، ولا من غيره) كالتمر والشعير (أقل من مدين لكل واحد)<sup>(٢)</sup> ممن يجوز دفع الزكاة إليهم) لحاجتهم ،

(١) وتقدم في زكاة الفطر ، فإن عدم هذه الأصناف الخمسة أجزأ ما يقتات من حب وتمر كما تقدم في زكاة الفطر .

(٢) وهذا هو المشهور من المذهب ، لما رواه أبو يزيد المدني قال : " جاءت امرأة من بني بياضة بنصف وسق وشعير ، فقال رسول الله ﷺ للمظاهر : " أطعم هذا فإن ملي شعير مكان مدبر " عزاه ابن قدامة للإمام أحمد ، لكن مرسل أبو يزيد تابعي .

وعند الحنفية : الواجب كزكاة الفطر نصف صاع من بر أو دقيقه ، أو سويقه ، أو صاع من تمر أو شعير ، أو دقيقه أو سويقه .

وعند المالكية : أنه بمد بمد هشام - هشام بن إسماعيل المخزومي - واختلف في تقديره فقال ابن حبيب : مد وثلاث بمد النبي ﷺ .

وروى ابن القاسم : مدان إلا ثلثاً بمد النبي ﷺ وصحح البلجي أنه مدان بمد النبي ﷺ . (أحكام القرآن لابن العربي ١٧٥٦/٤ ، وأحكام القرآن للقرطبي ٢٨٥/١٧) .

وعند شيخ الإسلام : الواجب أن يطعم من أوسط ما يطعم أهله قدرًا وعرفاً . (فتح القدير ٨٠/٥ ، والحاوي ٣٠٧/١٥ ، وروضة الطالبين ٣٠٧/٨ ، والشرح الكبير مع الإنصاف ٣٤٧/٢٣ ، ومجموع الفتاوى ٣٤٩/٣٥) . =

.....  
 -----  
 كالفقير والمسكين وابن السبيل والغارم لمصلحته ولو صغيراً لم يأكل  
 الطعام<sup>(١)</sup> .

= وقول شيخ الإسلام أرجح ؛ لأن نص الشارع مطلق كما قال تعالى :  
 (فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا) فيرجع إلى العرف ، وقال تعالى  
 في كفارة اليمين : (مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ) والآثار عن الصحابة ،  
 رضي الله عنهم مختلفة ، فقد ورد عن عمر رضي الله عنه أنه قال في كفارة  
 اليمين : "صاع من شعير ، أو صاع من تمر ، أو نصف صاع من قمح)  
 رواه عبدالرزاق بإسناد صحيح ، وورد عن علي رضي الله عنه : "كل  
 مسكين نصف صاع بر أو صاع من تمر" رواه عبدالرزاق وابن أبي شيبة  
 وسنله صحيح ، وعن زيد بن ثابت : "مدان من حنطة لكل مسكين"  
 رواه عبدالرزاق ، وأثر ابن عباس في جامع البيان وهي صحيحة ، وورد  
 عن ابن عمر وابن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم : "مد من  
 حنطة لكل مسكين" رواها عبدالرزاق ، وابن أبي شيبة وهي صحيحة .  
 (١) يشترط في المطعم في الكفارة شروط : الأول : الإسلام ، وهذا قول جمهور  
 أهل العلم ، قياساً على الرقبة إذ يشترط فيها الإيمان كما تقدم .  
 وعند الحنفية : يجوز الدفع إلى فقراء أهل الذمة ، لإطلاق الآية .  
 ونوقش : بأن هذا الإطلاق مقيد بالإيمان كالرقبة .  
 الثاني : أن يكون مسكيناً ، والمراد به من تدفع له الزكاة .  
 والثالث : أن يكون حراً ، وهذا قول جمهور أهل العلم ؛ لأن الرقيق كفايته  
 واجبة على سيده ولأنه لا يملك ، بل يكون لسيد وقد يكون غنياً . =

.....



= وعند الحنفية : يجوز دفعها للرقيق إلا إن كان مملوكه ، لإطلاق الآية .  
ونوقش : بأن هذا الإطلاق مقيد بالحرية ، لما استدل به الجمهور .  
الرابع : أن لا يكون من تدفع إليه الكفارة ممن تجب نفقته على المكفر  
كأبيه وأمه وزوجته ، وولده ، لا ستغنائه بالنفقة .  
الخامس : أن لا يكون طفلاً لم يأكل الطعام ، وبه قال بعض الحنابلة ،  
لقوله تعالى : (فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا) وهذا لا يطعم .  
وعند جمهور أهل العلم : أن هذا ليس شرطاً ، لكن عند الحنفية : إن  
عشاهم أو غداهم يشترط أن يكون المسكين ممن يطعم .  
وعند المالكية : يعطى ما يعطى الكبير ، لأن الأكل ليس شرطاً فيجوز  
للمسكين أن يتصرف في الكفارة على الوجه الذي يختاره .  
السادس : أن لا يكون من ذوي قربي النبي ﷺ ، لحديث المطلب بن ربيعة  
مرفوعاً : " الصدقة لا تنبغي لآل محمد إنما هي أوساخ الناس " رواه مسلم ،  
وهذا باتفاق الأئمة ، وذوو قربي النبي ﷺ تقدم بيانهم في كتاب الزكاة .  
(بدائع الصنائع ١٠٣/٥ ، والمدونة مع المقدمات ٤١/٢ ، والشرح الصغير  
٢٣٢/١ ، ومغني المحتاج ٣٦٧/٣ ، والمبدع ٤٣٨/٢ ) .  
مسألة : عند جمهور أهل العلم : يجب إطعام ستين مسكيناً للآية .  
وعند الحنفية : أنه إذا أعطاهم لواحد في ستين يوماً متفاوتة جاز ؛ لأنه إذا  
ردد الإطعام ستين يوماً يعتبر أنه أطعم كل يوم مسكيناً .  
ونوقش : بعدم التسليم ، فلم يطعم ستين مسكيناً (المصادر السابقة) .

وَأِنْ غَدَى الْمَسَاكِينَ أَوْ عَشَاهُمْ لَمْ يُجْزِئَهُ .

والمدّ: رطل وثلاث بالعراقي ، وتقدم في الغسل<sup>(١)</sup> . (وإن غدّى المساكين أو عشاها لم يجزئه) لعدم تمليكهم ذلك الطعام ، بخلاف ما لو نذر إطعامهم<sup>(٢)</sup> ، ولا يجزئ الخبز ولا القيمة<sup>(٣)</sup> ، وسن إخراج آدم مع مجزئ<sup>(٤)</sup> .

(١) تقدم بيان قدر الرطل بالغرامات في باب الغسل .  
(٢) وهذا هو المذهب ، ومذهب الشافعية ، فيعتبر التملك في إطعام المساكين ، للآية .

وعند الحنفية والمالكية : أنه لا يعتبر التملك ، فإذا عشاها أو غداها أجزاء ، واختاره شيخ الإسلام ، لقول ابن عمر رضي الله عنهما : " من أوسط ما يطعم أهله الخبز والتمر ، والخبز والسمن ، والخبز والزيت ، ومن أفضل ما تطعمهم " أخرجه ابن جرير بسند صحيح ، وفي صحيح البخاري " أن أنساً أطعم في فدية الصيام " وفي مصنف عبدالرزاق ٥١٣/٨ : " أن أبا موسى كفر عن يمين فعجن وأطعم " والأقرب : جواز التملك والإطعام . ( المصادر السابقة ) .

(٣) وهذا هو المذهب ، وهو قول جمهور للآية والحديث وآثار الصحابة السابقة . وعند الحنفية : جواز ذلك قياساً على الزكاة .

ونوقش : بعدم التسليم فلا يجزئ إخراج القيمة في الزكاة . ( المصادر السابقة ) .  
(٤) وهذا هو المذهب وهو قول جمهور أهل العلم ، لأن ظاهر آثار الصحابة في بيان جنس المخرج عدم وجوب الإدام .

وعند شيخ الإسلام : يجب عليه الإدام إن كان يطعم أهله بإدام لقوله تعالى : ( مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ) .

وعند الحنفية : إن أطعمهم خبز شعير أو ذرة وجب ، وإن أطعمهم حنطة لم يجب . ( المصادر السابقة ) .



وَتَجِبُ النِّيَّةُ فِي التَّكْفِيرِ مِنْ صَوْمٍ وَغَيْرِهِ ، وَإِنْ أَصَابَ الْمَظَاهِرَ مِنْهَا لَيْلاً أَوْ نَهَاراً

(وتجب النية في التكفير من صوم وغيره) ، فلا يجزئ عتق ولا صوم ، ولا إطعام بلا نية لحديث : "إنما الأعمال بالنيات" <sup>(١)(٢)</sup> ويعتبر تبييت نية الصوم <sup>(٣)</sup> وتعيينها جهة الكفارة <sup>(٤)</sup> ، (وإن أصاب المظاهر منها) في أثناء الصوم (ليلاً أو نهاراً) <sup>(٥)</sup> ولو ناسياً أو مع عذر يبيح الفطر <sup>(٦)</sup>

(١) من حديث عمر رضي الله عنه في الصحيحين ، ولأن العتق والإطعام والصيام يقع متبرعاً به ، وعن كفارة أخرى أو نذر ، فلم ينصرف إلى هذه الكفارة إلا بنية .

(٢) تقدم تخريجه من حديث عمر بن الخطاب ، وهو في الصحيحين .

(٣) ومحل النية في الصوم الليل على المذهب ، وتقدم في كتاب الصيام ، وتقدم أنه عند المالكية تكفي نية واحدة لشهر رمضان ، ما لم يقطعه بمرض أو سفر ونحوه .

(٤) فيعين بنيته أنه صوم كفارة ظهار ، أو كفارة يمين وغير ذلك ، فلا تكفي نية التقرب إلى الله فقط دون نية الكفارة ، لتنوع التقرب إلى واجب ومندوب .

(٥) وطء المظاهر منها قبل التكفير بالصيام محرم ولا يجوز باتفاق الأئمة لقول الله تعالى : (فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا) إذا وطئ المظاهر منها ليلاً فالمذهب ، وهو قول جمهور أهل العلم : أنه ينقطع تتابعه مع إثمه ، لما تقدم من الآية .

وعند الشافعية ورواية عن الإمام أحمد : أنه لا ينقطع التتابع لكنه يأثم ، لأن التتابع اتباع يوم للذي قبله من غير فارق ، وهذا متحقق وإن وطئ ليلاً (المصادر السابقة) .

(٦) إن وطئ المظاهر منها نهاراً ، فإن كان متعمداً غير معذور بطل تتابعه =



انْقَطَعَ التَّابِعُ ، وَإِنْ أَصَابَ غَيْرَهَا لَيْلًا لَمْ يَنْقَطَعْ .

(انقطع التابع) لقوله تعالى : (فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا) <sup>(١)</sup> ، (وإن أصاب غيرها) أي غير المظاهر منها (ليلاً) <sup>(٢)</sup> أو ناسياً أو مع عذر يبيح الفطر <sup>(٣)</sup> (لم ينقطع) التابع بذلك ؛ لأنه غير محرم عليه ولا هو محل للتابع <sup>[١]</sup> <sup>(٤)</sup> ، ولا يضر وطرء مظاهر منها في أثناء إطعام مع تحريمه <sup>(٥)</sup> .

= باتفاق الأئمة ، وإن كان ناسياً : فالجمهور ينقطع تتابعه ، لما تقدم من الآية . وعند الشافعية ورواية عن الإمام أحمد : لا يبطل تتابعه لعدم فطره ، وهذا أقرب . (المصادر السابقة) .

(١) الآية (٤) من سورة المجادلة .

(٢) لم ينقطع التابع بالإجماع . (المصادر السابقة) .

(٣) إن وطئ غير المظاهر منها نهاراً غير معذور انقطع تتابعه بالإجماع ، لفطره ، وإن كان معذوراً لم ينقطع تتابع صيامه على الصحيح كما تقدم قريباً أول الفصل فيما يقطع التابع .

(٤) لأنه فعل المفطر ناسياً أشبه ما لو أكل ناسياً ، ومع العذر لا أثر له في قطع التابع .

(٥) وهذا هو المذهب ، وهو قول جمهور أهل العلم ، لأنه وطرء في أثناء ما لا يشترط التتابع فيه فلم يوجب الاستئناف كوطء غير المظاهر منها ، وكالوطء في كفارة اليمين .

وقال الإمام مالك : يستأنف كالصيام ، ونوقش : بالفرق . (الشرح الكبير مع الإنصاف ٣٣١/٣٣) .

وكذا لو وطئ أثناء عتق كما لو أعتق نصف عبد ثم وطئ ، ثم اشترى باقية وأعتقه فلا يقطعه الوطرء إلا أنه محرم للنهي عنه قبل أن يكفر .